في قولك زيدا ضافوه فقالوا زيد زيد ولو قيل على قياس هذه اللغة زيدا زيد الكان مستقيما ولا يستدل على المصدرية بدخول اللام في مثل قولهم هيهات لزيد وهيهات لما توعدون لما ثبت من ان بعد لا يدخل ما في فاعله اللام ومثل بعدا له يدخله لانا نقول ليست هذه بافعال صرفة فلا يلزم من امتناع ذلك في الفعل الصريح امتناعه في الفرع الذي هو بمعناه الا ترى انك لا تقول ضربت لزيد وتقول هذا ضارب لزيد قوله وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس يعني ان كل فعل ثلاثي فلك ان تبني منه فعال بمعنى افعل كقولك نزال بمعنى انزل وضراب بمعنى اضرب وتراك بمعنى اترك ولو قيل ان هذه الصيغة من الثلاثي فعل امر لم يكن بعيدا لانها حرف من الفعل على صيغة واحدة كجريان صيغة افعل ولكنه لم يقله احد منهم لما راوا فعال من صيغ الاسماء ولما راوا من دخول الكسر فيه مع تجنب العرب من ادخال الكسر في الافعال حتى قالوا اضربني ويضربني فزادوا النون هربا من دخول الكسر في الافعال قوله وفعال مصدرا معرفة كفجار الى آخره لما كان في المبنيات ما يوافق فعال في الصيغة وان لم يكن في اسماء الافعال ذكر معه ولم يجعل له باب اخر كما فعل في ما الحجازية لاستنفهامية والشرطية والموصوفة على ما تقدم وهو على ثلثة اضرب ما هو مصدر معرفة كفجار وما هو في معنى الصفة مثل يا فساق ويا خباث وبابه وهذان البابان مبنيان باتفاق لمشابهتهما فعال الذي هو اسم الفعل من حيث العدل ومن حيث الزنة اما العدل فلان فجار معدول عن الفجور او الفجرة وفساق معدول عن فاسقة واما الزنة فلاتفاقهما معا في بنا فعال وقول

من

من قال ان فجار مبني لتضمنه تا التانيث وفساق كذلك ضعيف لان تضمن تا التانيث لا يوجب بناء الاسماء التي هي مؤنثة ولا تا تانيث فيها كنفس واذن وعين ومن قال ان فجار مبني للتضمنه لام التعريف لم يبعد كما ثبت في امس حيث كان بناؤه لتضمنه والضرب الثالث ما وضع علما للاعيان مؤنثا واما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار فانه وان كان علما فانه للمعاني لا للاعيان وقوله مؤنثا تنبيه على انه لم يقع الا كذلك وهذا القسم مبني على لغة اهل الحجاز لمشابهته ما تقدم في العدل والزنة وهذا العدل وان كان تقديريا اذ ليس لنا ما يدل عليه عدل عنهما تحقيقا وانما وجب المصير اليه للعلم بانهم لا يبنون الا لمانع من الاعراب ولا مانع يمكن سوى ما قدر فلزم المصير اليه وهو معرب في لغة بني تميم اعراب ما لا ينصرف الا ما كان آخره راء فانهم يوافقون الحجازيين في بنائه الا القليل منهم فانهم يعربون الاعراب في جميع الباب وهو لا القليل جروا على القياس اذ لا فرق بين ما آخره راء وغيره في موجب البناء والاعراب واذا لم يكن في هذا الباب علة موجبة للبناء وجب اعرابه ولا فرق بين الراء وغيرها ووجه اللغة الكثرى في بني تميم ضعيف لانهم فرقوا بين ما آخره راء وغيره لتحصل الامالة فتحقق موجبها وهو ضعيف اذ لم يثبت موجب للبناء من قصد حصول موجب الامالة وغاية ما يقال ان تقدير موجب البناء في الجميع ممكن كما هو في لغة اهل الحجاز وتقدير انتفاء ممكن كالفاء في بني تميم فقصدوا فيهما منهم اثبات التقدير فيما يحصل عنه غرض مقصود وهو الامالة ونفيه فيما لا يحصل فيه ذلك الغرض وانما اعربوه اعراب